

سجلات المحكمة الشرعية وأهميتها

في تاريخ طرابلس العثمانية (١)

بقلم الأستاذ الدكتور عمر تدمري

تحتفظ المحكمة الشرعية في طرابلس بكمية ضخمة من السجلات الرسمية ذات القيمة التاريخية والتراثية والوثائقية التي لا تقدر بثمن، لكثافة المواد والمعارف الإنسانية والمعلومات والقضايا التي تشتمل عليها، والتي يمكن أن تقدم مَعِيناً ثَرّاً من المعطيات التاريخية، والسياسية، والعسكرية والعمرانية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية والدينية والرياضية... الموثقة والرسمية، خلال حقبة طويلة من العصر العثماني، ليس عن مدينة طرابلس فحسب، بل عن معظم ساحل بلاد الشام، باعتبار أن طرابلس هي عاصمة الولاية العثمانية على هذا الساحل، والتي تمتد حدودها الساحلية من الجبل الأقرع بنواحي أنطاكية شمالاً، حتى جسر المعاملتين عند جونية جنوباً. وتمتد حدودها الداخلية لتشمل اللاذقية، وجبله وحماة وحمص وطرطوس وقلاع الدعوة العلوية، ونواحي صافيتا شمالاً، حتى جبال الجرد والعاقورة جنوباً، مروراً بالبقيعة والشعرا والهرمل وعكار والضنية والزاوية والكورة وجبة بشري وجرود البترون وجبيل. ولا يخفى ما لهذه السجلات من قيمة علمية في توضيح المسار الحضاري لتاريخ طرابلس وإيالتها في العصر العثماني.

وتغطي السجلات حقبة زمنية تمتد من بُعيد النصف الثاني من القرن السابع عشر بقليل، وبالتحديد من سنة ١٠٧٧هـ/١٦٦٦م. حتى الآن. ويزيد عدد السجلات على المئة، بحيث أن السجل الواحد لا يقتصر على قضايا سنة واحدة فقط، بل قد يحتوي على وقائع سنتين أو أكثر. كما أن كل سجل يتألف في المتوسط من نحو ٣٠٠ ثلاث مئة صفحة من القطع الكبير

(طول الورقة بمعدل ٤٠ سم) والسجل بدوره يشتمل على نحو ٥٠٠ (خمس مئة) قضية في المعدّل.

هذه القضايا تختلف وتتنوع، وتطول وتقصّر بحسب موضوعها، وهي تندرج تحت أكثر من مئة عنوان، مثل:

قضية بيع وشراء، قضية دعوى، قضية التزام مقاطعة، قضية احتكار، إجارة، مقاسمة، فرمان (مرسوم سلطاني شريف) بيورلدي (مكاتبة ديوانية رسمية)، فراغ وظيفة، تقرير في وظيفة، تنصيب مشيخة، إقرار أصناف الحرف، نفقة، وصية، عتق، بناء، ترميم، بناء، وقف، تولية، إثبات نسب، كشف على مبنى، وكالة، صلح، إبراء، حجر، إخبار، تنفيذ وصية، رواتب أنفار القلعة والأبراج، خسائر فيضانات النهر، تحرير تركة، دفتر متروكات، أثمان الكتب، إحصاء الحارات، بوابات البلد، الأفران، الخانات، الحمامات، الجوامع، القناقات (الفنادق)، المصابن، مطابخ الطعام، أسعار الخبز واللحم والخضروات والبقول، مرسوم المحلات...

وهذه العناوين العامة يتفرع عنها مئات العناوين الأخرى، وهذه المجموعة الهائلة من عناوين الموضوعات والقضايا بحاجة ماسة إلى فهرستها وتصنيفها فهرسةً وتصنيفاً علمياً وأميناً. وحتى يستقيم هذا العمل ويؤدي المحصلة المرجوة منه، والتي تيسر للباحثين سبيل البحث والدراسة، يقتضي وضع فهرس تفصيلية إضافة إلى الفهرس العام، منها: فهرس خاص بالأعلام، وفهرس بالأسر والأنساب، وفهرس بالأماكن والبلدان والمواقع، وفهرس بالمفردات والمصطلحات والألقاب، وإلى جانب هذا وذاك، ترجمة الفرمانات والأوامر والمراسلات التركية العثمانية التي تحفل بها السجلات، فضلاً عن ترقيم الصفحات، وترقيم القضايا، وترقيم الأسطر في كل صفحة.

(٢)

يظن الكثير من الناس، بل يعتقدون، أن سجلات المحكمة الشرعية تقتصر على قضايا الزواج والطلاق وما يتبعهما. ومن يتصفح السجلات سيفاجأ بأنها لا تتناول أية قضية لعقد زواج على الإطلاق، إذ أن عقود الزواج والمهور كانت تقيد في أوراق خاصة يحتفظ بها صاحب العلاقة دون أن تُحفظ صورتها في ديوان المحكمة. وهذا الأمر يؤكد ابن محاسن الدمشقي (ت ١٠٥٢) وقد قام برحلة إلى طرابلس في أوائل سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٧م. واطّلع على سير العمل في المحكمة بشكل مباشر، وكتب عن ذلك بما نصّه: "... وقد رأيت لهم في محكمتهم اختراعات عجيبة وأحوالاً غريبة منها، أن الرجل إذا أراد أن يتزوج فيأتي إليهم، فيكتبوا في صدر ورقة بياض: أذن مولانا -بعد أوصاف تحضرهم باردة، وقيود غير لازمة زائدة- القاضي بمدينة طرابلس، لفلان الفلاني، ويسمّون رجلاً يعقد العقد، إما من العلماء أو من الجهلاء- بأن يعقد عقد فلانة على فلان من غير مانع شرعي. ويجعل القاضي إمضاءه في أعلا (!) الورقة، ويدفعونها لمن يريد أن يعقد العقد. ويقبض القاضي على ذلك ما صدر عليه الوعد من غير تسجيل لذلك، ولا العلم بتفصيل ما هنالك. ومنها أن غالب ما يصدر عندهم يكتبونه من غير تسجيل، فيُفضي ذلك إلى ضياع حقوق الناس، فحسبنا الله ونعم الوكيل". (المنازل المحاسبية في الرحلة الطرابلسية- يحيى بن أبي الصفا المعروف بابن محاسن الدمشقي -تحقيق د. محمد عدنان البخيت - طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م -ص ٨٠).

ومن قضايا السجلات اخترنا ما يلي:

صوة كشف

"كشف بالالتماس من طرف الشرع القويم، بأمر سعادة مصطفى بيك مير اللوا، على أودة صراف خزينة طرابلس الشام الكاينة في خان الصاغة، بحضور جناب السيد محمد أفندي عادل زاده وكيل لسعادة المدير المعظم، وجناب عثمان آغا سرجي بكباشي بلطيجية، ومحمد

أفندي باش محاسبجي عشرين آلاي بياده، ودرويش أفندي مسرجي
صقول أغاسي عشرين بياده، ومباشر آلاي المذكور، وحضور جناب
الحاج صالح أفندي ناظر الشون الذخاير، والحاج عمر التدمري وحضور
معاون صراف اللاذقية الحاضر بالخرنة، الخواجة حنا فاتول، فدخلوا
المذكورين (كذا) جملة.

غب فتح باب الأوده المذكورة، فإذا هي فارغة ليس بها سوى أربع
فردات تحت الحزم وبأعلاهم(!) ورقة بخط الصراف تتضمن أصناف العملة
التي داخل الفردات المذكورة، وهي:

ريال مصري عـ٢١، أكلك عـ٧٦٤، قرش حميدي قديم عـ٢٠٠، زهراوي
عـ١٥٤، بكشلك قُنداق عـ٣٨٩٥، بشلك طُره عـ٢١١٤، ناقشلي
عـ٢٠٢١٠، قرش مصري عـ٧٠٧، بارة عـ١.

فهذا ما حوته القائمة المذكورة لدى حضرات المذكورين أعلاه، وقد
وضعت بالقلعة صحبة الدراهم المحضرة مع معاون صراف اللاذقية. وقد
خُتِمت الصور المذكورة بالشمع الأحمر بختم كاتبه الفقير اليه سبحانه،
كرامه زاده السيد عمر النايب بمدينة طرابلس الشام حالاً.

حُرر في ١٤ شعبان سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠م).

شهود الأسماء المرقومين أعلاه

جناب عثمان آغا سرجي بكباشي بلطجية مع الختم، جناب الحاج صالح
أفندي ناظر شون مع الختم، جناب محمد أفندي باش محاسبجي مع
الختم، الحاج عمر آغا التدمري مع الختم، جناب درويش أفندي سرجي
صقول أغاسي مع الختم، الشيخ محمد أفندي مباشر عشرين آلاي،
الخواجة حنا فاتول معاون صراف اللاذقية مع الختم. وغيرهم.

(٢)

وهذه وثيقة تفيدنا كيفية اختيار نقيب لمشايخ طرابلس وعلمائها.

قضية نصب جاويش العلما

"حمداً لك يا مَنْ جعل العلم لسبيل الخير مناراً، وجعل أهله هُداةً وعلى الخير أنصاراً. نحمدك بالمحامد التي ترضاها، على نِعَمٍ منك مُبتدأها وإليك مُنتهاها. ونصلّي ونسلم على نبيِّك وحبیبك الذي جعلته إنسان عين الوجود، ومعدن الفضل والكرم والجود، وعلى آله وأصحابه الموفين بالعُهود.

وبعد، فلما كان العلم أشرف المناصب، دنياً وأخرى، وأهله أشرف العالم سرّاً وجهراً، وكانت الطائفة الموسومين(!) به من أعظم الطوائف قدراً، وكانوا أولى الناس بانتظام الأمور ورعاية الآداب، اقتداءً بقوله صلى الله عليه وسلم: (أدبني ربي فأحسن تأديبي)، فكان ذلك أصلاً قوياً في انتظام الأمور عند ذوي الكمال والأحساب.

حضر قدوة العلماء المحققين، زبدة الأفاضل المدققين، مولانا الشيخ علي أفندي(١) مفتي الديار الطرابلسية، لازال سابقاً إلى الفضائل السنّية، وفخر الأفاضل والخطباء الواعظين، مولانا الشيخ مصطفى(٢) الخطيب بالجامع الكبير المنصوري، ورديفه فخر الفضلاء والأكابر مولانا فضل الله(٣) جلبي الخطيب الثاني بالجامع المزبور، وفخر الأفاضل المدرّسين مولانا الشيخ عبد القادر(٤) الخطيب بجامع البرطاسية، وفخر الخطباء مولانا الشيخ مصطفى(٥) الخطيب بجامع الأويسية، وفخر الأفاضل المتورّعين، سليل العلماء المحققين، مولانا الشيخ أبي حامد(٦) الخطيب بجامع العطار، زيدت فضائلهم، وباقي زُمرّة العلماء والخطباء والأئمة بمدينة طرابلس الشام، وسألوا من المولى الحاكم الشرعي المشرف هذا الكتاب بتوقيعه المُستطاب، أن ينصبّ عليهم جاويشاً يكون رئيساً إليهم لإحضارهم إذا اقتضى الأمر لإحضارهم لمجلس الشرع الشريف، أو إلى الديوان المنيف، أو لأيّ محفل كان، واقتضى حضورهم أو حضور بعضهم، واختار

خواصّهم لهذه الوظيفة حامل هذا الكتاب الشرعي، فخر الصلحاء والطلبة،
الشاب الفاضل، والنجيب الكامل، الشيخ رجب ابن الشيخ يوسف (V).

فأجابهم المولى المومى إليه إلى سؤالهم، ونصّب الشيخ رجب المذكور
جاوبشاً على جميع العلما والخطبا والأيمّة وزمرتهم المزبورة بطرابلس،
وأذن له بمباشرة هذه الخدمة، مُراعياً شروط آدابها مع كل إنسان بما يليق
به على كلّ منهم أن يعامله بالبرّ والإحسان بما يليق بمقام كلّ منهم،
نصباً وإذناً شرعيّين مقبولين من الشيخ رجب المزبور القبول الشرعي.

وجرى ذلك وحرّر في أواخر شهر جمادى الآخرة من شهر سنة تسع
وسبعين وألف.

شهود الحال

فخر المدرّسين والنواب المتشرّعين مولانا جلال الدين أفندي زيد
فضله.

مولانا الشيخ أحمد العكاري كاتب أصله زيد فضله.

مولانا الشيخ محمد الحاج زاده

مولانا الحاج عبد الله جليبي زيد فضله

مولانا صنّع الله أفندي زيد فضله

مولانا الشيخ مصطفى زيد فضله

مولانا عبد الرحمن جليبي مغربي زاده

رجب آغا مُحضّر باشي

مولانا الشيخ محمد بن الشيخ ناصر الدين

- (١) هو علي البصير الحموي الطرابلسي (ت ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م).
- (٢) هو مصطفى بن عبد الحي الميقاتي (ت بعد ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م).
- (٣) هو فضل الله بن محمد الطرابلسي (ت بعد ١٠٩٧هـ/١٦٨٥م).
- (٤) هو عبد القادر بن عبد الحي الشهير بابن جاموس.
- (٥) هو مصطفى بن محمد الشهير بابن الحفار.
- (٦) هو محمد بن محمد بن محمود بن عبد الحق، الجد الأعلى لآل الحامدي.
- (٧) هو خطيب جامع القلعة، والمدفون بالمدرسة الرجبية في محلّة الدبابسة.